قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجى فى موضع اخر حتى يقاس
عليه واما قبلها همزة فشايع قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع فى تصغير ال الا اهيل
ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره فى الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالشريف
فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر فى نفسه لا ينافى التصغير بالاضافة الى او الى الاخطار العظيمة واما القول بان
تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد ينافش فيه بان تصغير التعظيم فرع لصغر التحقير كما صرح به
خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال ال الاسلام وال
مصر وامثالهما والثانى انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا فى ال التغيير اللفظى بتغير الهاء ارتكبوا
التخصص الاول توخيا للملازمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا ولكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب
قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر كصاحب
واصحاب اورد عليه انه صرح فى شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال
لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما
المثل المشهور اعنى احناؤها ابناؤها اى الذين احنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهرى اظن ان المثل جانها
بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجى فى الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغى له
فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه
وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال فى اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابى اليها بخلاف الاصحاب
ثم المختار عند الجمهور اهل الحديث ان الصحابى كل مسلم راى الرسول عم وقيل وطالت صحبته وقيل اوراه الرسول والاصح ان اللغوى
لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفى بحسب العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم مميز صحب النبى عم ولو ساعة واما الملازمة
المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجدد ومما قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا قوله
جمع خير بالتشديد اى صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف
مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا ينصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل
التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر فى النحو قوله اصله مهما تكن من شى مهما مبتداء قال فى اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن
معنى

معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف وتكن تامة بمعنى توجد وفاعله راجع الى مهما
ومن شى بيان له وفايدته زيادة البيان والتعميم لان من زايدة وشى فاعل تكن لبطلان المبتداء بلا عايد اذ التقدير مع الاستغناء
تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر تكن على انه ناقصة وشى اسمه ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند ابى على والاول هو
الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما تكن الخ مبنى على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شى فزيد منطلق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان لمعنى البحث وتصوير ان اما
يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن فى الدنيا شى فحذف الشرط وزيدت ما و
ادغمت النون فى الميم وفتحت همزة حذف الشرط والتفصيل مذكور فى شرح الرضى قوله بعد الحمد والثناء ينبغى ان يريد
بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة له فى ضمن الصلوة والا كان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما فى المختصر
قوله موقع اسم يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف فى قوله تعم مهما تاتنا به من اية و
قال يجوز تذكير الضمير الراجع وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو على والسهيلى وابن يسعون انها تاتى حرفا ايضا ودليلهم
مع جوابه مذكور فى كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتداء والشرط مخالف لما ذكره فى احوال متعلقات
الفعل فى تحقيق قوله واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثمة اما اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شى فزيد قائم فحذف الملزوم
الذى هو الشرط اعنى يكن من شى واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه
ببناء كلاميه على المذهبين بقى ههنا بحث اخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله فى
المختصر والعامل فيه اما لنيابته عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلى من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع
البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف بعد الحمد لازم لو وقع شى لا ان التاليف لازم لو وقع شى بعد الحمد اذ لا يخفى ان
المقصود المذكور انما يلايم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتامل قوله لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان
لزوم الفاء لاما كلى لا يحذف عن جوابها الا فى ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة
للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى
دليل فهذا اللزوم الكلى فى اما يحقق فرعيتها لان فى الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما اكثرى ايضا
قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء اللزوم ما قبله لا لزام اى لزومها لصوق الاسم اذ لو ابقى على ظاهره لزم ان لا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)